الأثر غير المتناســـب لأزمة كوفيد 19 على النســـاء والفتيات في منطقة البقاع الأوسط، واستجابة منظمة النساء الآن من أجل التنمية للأزمة.

ورقة بحث ميداني

2020

منظمة النساء الآن من أجل التنمية
لبنان

إعداد:

فريق منظمة النساء الآن من أجل التنمية في لبنان

Produced by Women Now for Development
Villa d'Este – Tour Mantoue 75013 Paris 9
www.women-now.org
Not for sale
Women Now ©
2020
"الحقوق محفوظة" لا تمنع من الانتفاع الشخصي أو الاقتباس أو الاستفادة العلمية، بعد أخذ إذن المنظمة المنتجة، بعدها يُمكن نسخه وتصويره واستخدامه للأهداف العلمية والشخصية، ولكن مع الحفاظ على اسم المنظمة المنتجة.

فهرس المحتويات

1 ا مقدمة 3

2 ا إشكالية الدراسة 3

3 ا منهجية الدراسة 4

3.1 ا أهمية الدراسة 4

3.2 ا أهداف الدراسة 4

3.3 ا منهج الدراسة 4

3.4 ا تقنية الدراسة 4

3.5 ا عينة الدراسة 5

3.6 ا مراحل إعداد الدراسة 5

4 ا القسم الأول : النساء والفتيات في البقاع الأوسط من مواجهة إلى أخرى 6

4.1 ا الأثر الاقتصادي 7

4.2 ا الأثر النفسي وتزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي 8

4.3 ا الأثر الاجتماعي 11

5 ا القسم الثاني : استجابة منظمة النساء الآن من أجل التنمية 12

5.1 ا الاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات في عينة الدراسة 12

5.2 ا التوصيات وخطة الاستجابة 14

6 ا المراجع 17

1 | مقدمة

تخوض النســـاء والفتيات في أغلب بلدان العالم صـــراعات مختلفة على عدة مســـتويات، تبدأ من البنية المتصلبة للمجتمع الأبوي وصولاً إلى القوانين التمييزية وإقصاء النساء عن دوائر صنع القرار. ولكن لا تنتهي هذه الصـــراعات هنا، ففي بلدان مثل ســـوريا ولبنان، مرّت أو ما زالت تمرّ بصـــراعات مســـلحة نتجت عنها انقسامات طائفية وعرقية، وأزمات اقتصـادية وإنسـانية متمثلة بلجوء ونزوح ملايين المدنيين أغلبهم من النساء والأطفال، يصبح نضال هؤلاء النساء أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد. وتصبح النساء عالقات بين مطرقة النضـــال من أجل حقوقهنّ القانونية التي تخضـــع لتهديدات دائمة من القوى المجتمعية المحافظة والقوى السياسية الإقصـائية، وسندان المحاربة من أجل حقوقهنّ الأسـاسية في الحياة والأمان والكرامة وتأمين لقمة العيش.

في ظل كل ما سـبق، عملت ومازالت تعمل المنظمات النسـوية المحلية في كل من سـوريا ولبنان، خلال الأزمة الإنسـانية السـورية، على الاسـتجابة لهذا الواقع بموارد محلية بسـيطة مع دعم دولي غير ثابت. نجحت هذه الاســـتجابة في أماكن، وأخفقت في أماكن أخرى. ولكن في الحالتين مازالت هذه المنظمات تعمل بلا كلل ولا ملل، من أجل تمكين ودعم النساء لمواجهة هذا الواقع، ولكن بشكل بطيء، لأن التغيير البنيوي العميق يحتاج إلى وقت طويل من جهة، وإلى جهود متضافرة محلية ودولية من جهة أخرى.

اليوم، وبشـكل مفاجئ، وبدون أي اسـتعداد محلي أو دولي، تأتي أزمة كوفيد 19 ليصـبح هذا الواقع أشـد صـــعوبة وتعقيداً. فما لبثت النســـاء أن خرجن إلى الحيز العام بأدوار جندرية جديدة، رغم كل الأثقال والأعباء التي تحملنها، حتى عدن أدراجهنّ محجوراتٍ في حيزهنّ الخاص بشكل قاسٍ وبدون دعم كافٍ.

2 | إشكالية الدراسة

في ظل كل هذه الظروف المتعاقبة، وعلى وجه الخصوص في ظل أزمة كوفيد 19 المستجدة، تبرز لدينا الأسئلة التالية:

- كيف أثرت أزمة كوفيد 19 بشـكل غير متناسـب على النسـاء والفتيات في منطقة البقاع الأوسـط على الأصعدة الاقتصادية والنفسية والاجتماعية؟

- كيف سـتكون اسـتجابة منظمة النسـاء الآن من أجل التنمية لهذه الأزمة أكثر قيادةً ورسـوخاً، في ظل فرض الحكومات قيوداً على حركة الأجانب عبر الحدود، وعدم قدرة الحكومة اللبنانية على الاســـتجابة المناسبة للأزمة دون الاستعانة بالقطاعات غير الحكومية؟

3 منهجية الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

أتت جائحة كوفيد 19 بشـكل مفاجئ وسـريع واجتاحت كل دول العالم، وظهرت آثارها بشـكل مفاجئ وسريع، خصوصاً على النساء والفتيات اللواتي نعمل معهن، مما جعلنا أمام فكرة تعديل أنشطتنا وتحديد اسـتجابتنا الملحة لهذا الوضـع الطارئ. وعليه وجدنا ضـرورة إجراء دراسـة لتحديد هذه الآثار غير المتناسبة على النساء والفتيات، وتحديد الاحتياجات المستجدة لهنّ، حتى تكون استجابتنا منطقية وملبية لتلك الاحتياجات الفعلية.

3.2 أهداف الدراسة

1- تحديد الآثار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية لأزمة كوفيد 19 على النساء والفتيات في منطقة البقاع الأوسط.

2- تحديد شكل ونوعية الاستجابة اللازمة لاحتياجات النساء والفتيات في منطقة البقاع الأوسط.

3.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يدرس الظاهرة كما هي في الواقع ويصفها وصفاً تحليلياً علمياً.

3.4 تقنية الدراسة

اعتمدت الدراسـة على إجراء مقابلات أديرت من قبل فريقنا، تضـمّنت أسـئلة مفتوحة في أغلبها ومغلقة في البعض الآخر.

نموذج المقابلة موجود هنا.

3.5 عينة الدراسة

تألفت عينة الدراسة من 55 سيدة وفتاة يسكنّ في منطقة البقاع الأوسط، أي في أماكن عمل منظمة النساء الآن من أجل التنمية. توضح الأشكال (1، 2، 3، 4) خصائص عينة الدراسة، حاولنا أن تكون العينة متنوعة قدر الإمكان حتى نحصل على إجابات شاملة نوعاً ما.

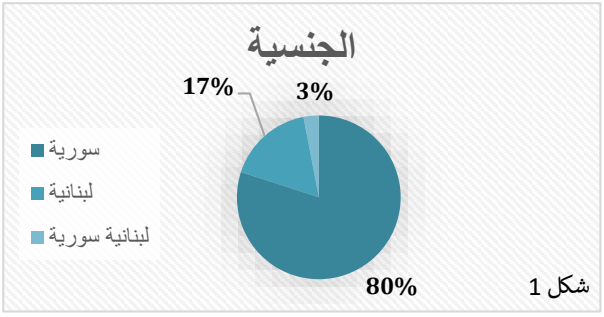

شكل 1

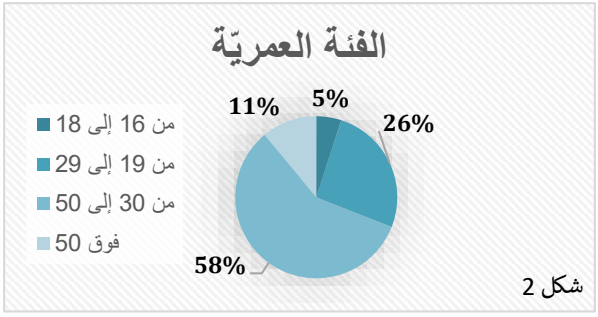

شكل 2

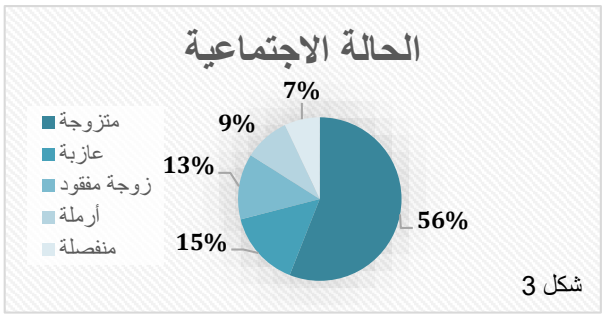

شكل 3

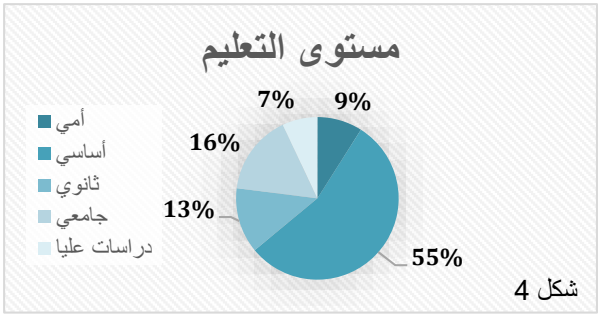

شكل 4

3.6 مراحل إعداد الدراسة

- تم تنفيذ جلسة مناقشة لموضوع الدراسة مع فريق العمل القائم على تحضيرها.
- تم تنفيذ جلسة عصف ذهني لأهم الأسئلة التي يمكن طرحها في المقابلة.
- تم تنفيذ جلسة لتحديد أهم الأسئلة التي تعطي النتائج المطلوبة من المقابلة والتي غطت الجانب النفسي والاجتماعي والاقتصادي، مع صياغتها وترتيبها بالتسلسل المنطقي.
- تم عقد اجتماع مع فريق الحماية لشرح الهدف من المقابلة وآلية تطبيقها.
- تم إجراء 55 مقابلة فردية عبر الهاتف، للوصول إلى معلومات أكثر دقة ومصداقية مع المشاركات في الدراسة، وتراوحت مدة المقابلة بين 40 و 90 دقيقة.
- تم تحليل نتائج المقابلات وإعداد الدراسة.

4 | القسم الأول : النساء والفتيات في البقاع الأوسط من مواجهة إلى أخرى

منذ أن لجأ السوريون والسوريات إلى لبنان هاربين من الحرب الطاحنة في بلدهم، والسلطات اللبنانية تجد صعوبة في إدارة وجودهم على أرضها، وأخذ ذلك شكلاً لا يخلو أبداً من التمييز، منذ أواسط العام 2017 حينما تصاعدت وتيرة الخطاب الرسمي التمييزي ضد وجود اللاجئين. وأتى ذلك بالتزامن مع تدهور أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان بشكل مرتبط بالصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الإغاثية التي يحصلون عليها من قبل الجهات المانحة.

تشكل النساء والأطفال النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين في لبنان. أغلب هؤلاء النساء هنّ من المعيلات لأسرهنّ، جئن إلى مجتمع جديد يشبه إلى حدٍ كبيرٍ مجتمعهنّ السوري، ولكن الوضع الاجتماعي الذي جئن فيه مختلف تماماً عن وضعهنّ الاجتماعي القديم. فالأكثرية جئن دون معيل، واضطررن إلى العمل لإعالة أسرهنّ. فحسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي صدر في تموز 2014، فإن أسرة من كل أربع عائلات سورية لاجئة في مصر والأردن والعراق ولبنان ترأسها امرأة تخوض بمفردها كفاحاً من أجل البقاء على قيد الحياة.

تعاني هؤلاء النساء من تحديات كبيرة في إقامتهنّ في لبنان، تبدأ من صعوبات الحصول على إقامة شرعية وما يتبعها من تعذّر الوصول إلى العدالة والحماية، خصوصاً أنّ وضعهنّ كلاجئات يجعلهن معرضاتٍ بشكلٍ كبيرٍ لكل أشكال العنف بما فيها العنف الجنسي والإتجار بالبشر. كما يعد وصول اللاجئات إلى الخدمات الطبية والتعليمية والسكن الآمن والمناسب تحدياً كبيراً، إضافةً إلى ندرة فرص العمل، وفي حال توفر العمل يكون ضمن ظروف وشروط غير إنسانية، وتستكمل تلك المعاناة بالتمييز والعنصرية التي لا تستطيع اللاجئات حماية أنفسهنّ منها، خصوصاً عندما تكون آليات الوصول إلى العدالة موصدة في وجوههنّ.

بالمقابل، ورغم سوء الأوضاع التي تعيش فيها اللاجئات والتي تدفعهنّ إلى العودة بأسرع وقت إلى بلدهنّ، إلّا أنّ الظروف المناسبة للعودة لا زالت غير مؤمّنة في سورية لا سيما بالنسبة للنساء. ومع ارتفاع حدة الخطاب اللبناني الحكومي السائد والذي اتجه مؤخراً نحو تنظيم عودة هؤلاء اللاجئين إلى مناطق "آمنة" في سورية، خاصة بعد إعلان مناطق خفض التصعيد إثر مفاوضات أستانا، ازداد الأمر صعوبة وتعقيداً على اللاجئات السوريات، وتظهر على وجه الخصوص المخاوف من العودة القسرية لذكور عائلاتهنّ إلى سورية، مما سيعرّضهم إلى خطر الانخراط في العمليات العسكرية التي ما زالت جارية في البلاد.

مع اندلاع الانتفاضة اللبنانية في تشرين الأول 2019، وتفاقم الأزمة الاقتصادية لدرجة حذّر فيها البنك الدولي في تشرين الثاني 2019 من ازدياد نِسَب الفقر في لبنان إلى حوالى 50 بالمئة، اضطرت الكثير من النساء من المجتمعين المضيف واللاجئ إلى ترك أعمالهنّ الصغيرة، وأصبحن بحاجة ملحة إلى الدعم بكافة أشكاله.

ولكن جائحة كوفيد 19 زادت الأمور صعوبة وتعقيداً. وكان لها أثراً واضحاً على المجتمع بشكل عام وعلى النساء والفتيات بشكل خاص وغير متناسب، خصوصاً في المجتمعات التي تعيش تحت خط الفقر مثل لبنان، ولهذا الأثر عدة أشكال طرحنا ثلاثة أشكال منها في دراستنا هذه.

4.1 الأثر الاقتصادي

مع بداية إجراءات التعبئة العامة في لبنان، والتي لحقت بها إجراءات متشددة أكثر من قبل الحكومة اللبنانية كان آخرها حظر جزئي للتجوال، دون إرفاق هذه الإجراءات بأي دعم اقتصادي، فقدت عائلات كاملة مصادر رزقها اليومي، وبدى هذا واضحاً في نتائج دراستنا هذه، فحوالي 40 بالمئة من النساء في العينة المدروسة فقدن أعمالهنّ مؤخراً بسبب جائحة كوفيد 19. هذه النسبة تعد مؤشراً خطيراً لتردي الأوضاع الاقتصادية لهذه الأسر في منطقة الدراسة، خصوصاً أن 40 بالمئة منهنّ معيلاتٍ لأسرهنّ و20 بالمئة منهنّ يشاركن في الإعالة. وبالكاد كنّ قد حصلن على هذه الأعمال الصغيرة فيما سبق، نظراً لصعوبة توفر فرص العمل في البقاع وبشكل خاص للسوريات في ظل وجود قانون عمل تمييزي يحصر عمل اللاجئين ضمن قطاعات محددة. وتعكس النسبة السابقة أيضاً سهولة فصل النساء عن أعمالهنّ الصغيرة بدلاً من المحافظة عليهنّ بأجورٍ أقل ومهامٍ قابلة للتنفيذ عن بعد، أو تعويضهنّ على أقل تقدير إن كان العمل عن بعد غير قابل للتطبيق.

وعند مقارنة النسبة السابقة، مع نسبة 94 بالمئة من نفس العينة يقوم النساء فيها باستئجار بيت أو غرفة أو خيمة للسكن، يتضح أنّ الوضع الاقتصادي والمعيشي في هذه الحالة أصبح في غاية الصعوبة. فمن جهة أجبرت هؤلاء النساء على ترك أعمالهنّ الصغيرة، ومن جهة أخرى نسبة كبيرة منهنّ معيلات لأسرهنّ ويتوجب عليهنّ دفع أجرة مساكنهنّ شهرياً.

ولدى سؤالنا المبحوثات بشكل مباشر عن مدى تأثير هذه الأزمة عليهنّ على المستوى الاقتصادي، أجابنا 96 بالمئة منهنّ بـــ نعم، وعزينَ هذ التأثر لغلاء الأسعار الجنوني وتغيّر سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي في السوق السوداء، وأيضاً إلى التوقف عن العمل وانخفاض الدخل في حال وجوده.

هذا الوضع الاقتصادي قد يؤدي إلى كوارث إنسانية أشد عنفاً من كارثة الكوفيد ١٩، وقد بدأنا نشهد تلك الكوارث فعلاً، ففي تاريخ 5 شباط 2020 أقدم أحد اللاجئين السوريين على إحراق نفسه في منطقة البقاع الأوسط وتوفي على أثر الحادثة في اليوم نفسه، بسبب عدم قدرته على مواجهة الأوضاع المأساوية التي تعيشها عائلته في هذه الأزمة. ولكن اتباع هذه الخطوة، رغم خطورتها، من قبل النساء في مجتمع أبوي أمرٌ غير قابل للتفكير أصلاً، فغالباً ما يتم تحميل النساء في هذه الحالة وبعد موتهنّ أو نجاتهنّ أعباءً إضافية مرتبطة بما يسمى الشرف، دون الاكتراث للأسباب الحقيقية وراء هذ الفعل، على عكس ما يحدث مع الرجال.

ولا شكّ في أنّ هذا الوضع يزداد سوءاً عند اتباع البلديات والمنظمات الدولية والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني سياسات تمييزية غير حساسة للنزاع عند تقديم الدعم الإغاثي لبعض الأسر دوناً عن غيرها. وأيضاً عند تطبيق السلطات المعنية لإجراءات تمييزية تخصّ اللاجئين السوريين فيما يتعلق بإجراءات الحجر المنزلي الإلزامي، مترافقة مع عقبات تعرقل عملية وصول المساعدات إليهم، مما يشكل حصاراً على مخيمات اللاجئين وأماكن تواجدهم.

4.2 الأثر النفسي وتزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي

إنّ لهذا الوضع المتردي أثرٌ نفسيٌّ على الأسرة حتماً، وينعكس بشكل ملحوظ ومباشر على النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة. فغالباً ما تكون هذه الفئات أكثر عرضة للعنف الذي يتضاعف خلال الأزمات. وفي هذا السياق نشرت صحيفة النهار مقالاً بتاريخ 6 نيسان 2020، يفيد بارتفاع حالات العنف الممارس على النساء، من 44 حالة في شهر آذار 2019 إلى 88 حالة في شهر آذار 2020، أي بنسبة 100 بالمئة بحسب الاتصالات التي وردت على الخط الساخن لقوى الأمن الداخلي. وفي تاريخ نشر المقال نفسه، وصلت طفلة سورية، تبلغ من العمر خمس سنوات، جثة هامدة إلى أحد مستشفيات طرابلس، بعد تعرضها للضرب المبرح من قبل والدها.

في نفس السياق، سألنا المبحوثات عن تزايد العنف الممارس عليهنّ خلال أزمة كوفيد 19، فأجابت 40 بالمئة منهنّ بـ نعم، وتراوحت أشكاله بين تعنيف نفسي ولفظي وجسدي، مورس بعضه عليهنّ والبعض الآخر على أطفالهنّ، وبشكل خاص على الفتيات من الأطفال كما أخبرننا.

" علاقتي مع زوجي اضطربت جداً في الفترة الأخيرة، بسبب تواجده الدائم في المنزل مما جعله يراقب ويتدخل بعملي المنزلي اليومي، أدّى هذا إلى تعنيف لفظي ومعنوي طالني، وتعنيف جسدي طال بناتي"، تخبرنا " د.ح " إحدى النساء في عينة الدراسة.

وأخبرتنا النساء المنفصلات في العينة المدروسة عن تضاعف أشكال العنف الاجتماعي عليهنّ خلال هذه الأزمة، فازدادت القيود المطبقة على حركتهنّ وعلى استخدامهنّ لهواتفهنّ، ويُنسب سبب ذلك إلى توقفهنّ عن أعمالهنّ، وبالتالي غياب العذر بالتنقل والتواصل مع الخارج.

"لطالما تعرضت للتعنيف الجسدي من قبل أخي، وفي ظل أزمة الكورونا تضاعف هذا التعنيف بسبب مكوثه الدائم في المنزل وضربه لأولادي الثلاثة، وأنا عاجزة عن الاستقلال عنه بسبب وضعي المادي المتردي"، تخبرنا " م.ت " إحدى النساء في عينة الدراسة.

والجدير بالذكر هنا، أن الكثير من النساء يتعرضنّ للعنف اليومي دون الإبلاغ عن هذا العنف خوفاً من فقدان أطفالهنّ، أو من وصمة المجتمع، أو ربما بسبب ارتباطهنّ الاقتصادي بالرجل في ظل شح إجراءات الدعم الحكومي المناسب للمعنّفات. وأعداد الاتصالات لا تعكس بالضرورة العدد الحقيقي لحالات العنف، لأن الاتصال وطلب المساعدة بوجود المعنّف في المنزل أمرٌ في غاية الصعوبة، خصوصاً عندما يكون المنزل صغيراً أو مشتركاً، أو عبارة عن خيمة قماشية.

في السياق ذاته، لاحظ فريق الحماية في منظمة النساء الآن من أجل التنمية انخفاض مشاركة النساء والفتيات في منطقة البقاع الأوسط في برامج الدعم النفسي الاجتماعي الجماعي وإدارة الحالات الفردية، التي تتضمن تقديم الشكاوى والتبليغ عن العنف، بنسبة 56 بالمئة بين الربعين الأول والثاني من عام 2020.

وبحسب التقرير الشهري لمنظمة كفى لشهر آذار، فإن الاتصالات التي كانت ترد إلى مركز الدعم في البقاع من قبل لاجئات سوريات انخفضت منذ 13 آذار، إذ أن 70 بالمئة من الاتصالات التي وردت منذ هذا التاريخ كانت من لبنانيات بينما كانت النسبة في الأشهر السابقة هي 55 بالمئة لبنانيات و45 بالمئة سوريات.

أحالت منظمة كفى انخفاض نسبة الاتصالات من السوريات إلى عوامل متعدّدة، أهمّها حصار جائحة كوفيد 19 للناس وإلزامهم بالبقاء في منازلهم أو خيمهم، واشتداد الحصار على مخيمات اللاجئين السوريين في البقاع، حيث لم يعد مسموحاً الخروج من المخيمات حتى لشراء الحاجيات الأساسية أو لسحب المال. في حين أنّ الخدمات التي كانت تقدّمها المنظمات للعائلات أصبحت شبه معدومة.

في ظلّ هذا الوضع، يصعب التبليغ عن حالات العنف ويستحيل الخروج من المسكن لتقديم شكوى. إذ أنّ الخوف والتردّد اللذين كانا يمنعان اللاجئات من تقديم شكاوى في السابق بسبب تعذّر الحصول على إقامة، أصبحا مضاعفين. فالأولويات الآن هي إيجاد سقف ومأكل.

لهذا الوضع المتردي آثار نفسية حتماً، بعضها يأخذ أشكال اضطرابات نفسية وبعضها يتحول لاضطرابات جسدية، فالغالبية العظمى من العينة المدروسة أفدن بوجود صعوبات في الشعور بالاستقرار والاطمئنان في ظل هذه الأزمة، وعزت المبحوثات ذلك لأسباب متعددة، منها الوضع الاقتصادي المتردي والحجر المنزلي وما رافقه من أشكال متعددة للعنف المطبق عليهنّ، ومنها الخوف من المستقبل المرتبط بالعودة القسرية عند النساء السوريات، وعدم القدرة على تملك منزل للأسرة عند النساء اللبنانيات. ومنها أيضاً الخوف من الإصابة بالفايروس وما يصطحبه من وصمة اجتماعية للمصابين والمصابات بشكل عام، ومن تمييز على اللاجئات واللاجئين السوريين بشكل خاص. تنعكس هذه الصعوبات على بعض المبحوثات كما أخبرننا، وتظهر من خلال عوارض صحية ونفسية مختلفة كالانقطاع عن الطعام، والكوابيس، والعزلة والعصبية.

والغالبية العظمى منهنّ أيضاً أخبرننا بارتفاع معدلات شعورهنّ بالتوتر والخوف والعصبية في هذه الفترة، ويعود ذلك لأسباب ربطن معظمها بالخوف من الخروج من المنزل ومن إصابة أطفالهن بالفايروس، وبالآثار الاقتصادية والنفسية للحجر. وربطها البعض أيضاً بالخشية على مستقبل أطفالهنّ الدراسي. وتظهر عوارض هذه المشاعر بحسب المبحوثات بقلة النوم والكوابيس عند غالبيتهنّ، وبانقطاع الدورة الشهرية دون سبب فيزيولوجي عند بعضهنّ، وبالصراخ والعصبية عند التعامل مع أطفالهنّ عند البعض الآخر.

وعن ظهور أعراض جسدية في هذه الفترة أخبرننا معظمهنّ بـ نعم، تتراوح هذه الأعراض بين آلام في الرأس والمعدة والتهاب الأعصاب عند البعض، وبين ضيق تنفس وتساقط للشعر وفقدان للوزن عند البعض الآخر.

هذا الواقع هو مؤشر خطير لوضع النساء والفتيات، خصوصاً أن هذه الأزمة قد تطول أكثر من المتوقع، وتجدر الإشارة هنا إلى صعوبة وصول النساء والفتيات إلى مراكز الدعم النفسي والصحي بسبب القيود التي ازدادت على تحركاتهنّ في الفترة الأخيرة. سواء كانت هذه القيود من قبل السلطات المحلية التي تطبق حظراً للتجوال، أو من قبل أسرهنّ، خصوصاً النساء العاملات اللواتي فقدن عذر الخروج من المنزل للعمل بعد فصلهنّ عن أعمالهنّ.

4.3 الأثر الاجتماعي

لهذه الأزمة أيضاً آثارٌ اجتماعية خاصة بالنساء والفتيات، خصوصاً في ظل ارتباط معظم هذه الآثار بالبنية الأبوية للمجتمع. في هذا السياق، أخبرتنا الغالبية العظمى من المبحوثات بازدياد المهام المنزلية والأسرية المرتبطة بواقعهنّ الفيزيولوجي كـ "إناث" خلال هذه الفترة، نظراً لعدم مشاركة الرجال في هذه المهام على الإطلاق، حتى تدريس الأطفال منها. وفي حال مشاركة أحد أفراد الأسرة بهذه المهام تكون المشاركة من قبل الفتيات من الأطفال، فغالباً ما يمنع المجتمع الأبوي الأطفال الذكور من المشاركة بأعمال المنزل ويستهزئ بهم في حال مارسوا أدواراً اجتماعية غير نمطية.

في الفقرة السابقة رصدنا الآثار النفسية والعنف المتزايد على النساء والفتيات خلال أزمة كوفيد 19، لكن معظم هذه الآثار تتقاطع مع الآثار الاجتماعية أيضاً، خصوصاً في المجتمعات التي تنعدم فيها الخصوصية وتتلاشى فيها الحدود بين الحيزين الخاص والعام. يظهر هذا جلياً في مخيمات اللجوء وفي التجمعات السكنية المتلاصقة، فكثير من المشاكل الأسرية مرتبطة بنظرة الجيران والمجتمع للنساء والفتيات، وبالتالي تتضاعف القيود المطبقة على تحركاتهنّ، حتى وإن كانت ضمن التجمع السكني نفسه.

أما بخصوص الاستغلال الجنسي المرتبط بتقديم المساعدات، أخبرتنا بعض المبحوثات عن تعرضهنّ لاستغلال جنسي مباشر من قبل بعض رجال البلديات مقابل تقديم مساعدات إغاثية لهنّ، وعند ممانعتهنّ يقوم هؤلاء الرجال بمنع وصول المساعدات لهنّ، ونشر إشاعات مسيئة اجتماعياً تطالهنّ. وغالباً ما يتم تصديق هذه الإشاعات اجتماعياً بسرعة فائقة بسبب التفاوت في السلطة بين شرطي بلدية ينظّم تقديم المساعدات وبين امرأة بسيطة تتلقى المساعدة.

أخبرتنا إحدى النساء أيضاً عن انقطاع فرصها بالحصول على مساعدة إغاثية خلال هذه الأزمة بسبب اضطرارها لترك المخيم على إثر تعرضها للتحرش الجنسي من قبل الشاويش المسؤول عنه، وبسبب رفضه لتقديم المساعدة لها دون مقابل. والآن، تنعدم فرصها بالحصول على المساعدة بسبب خروجها من المخيم، فمعظم المساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية توزع داخل المخيمات لا خارجها.

لا يمكن قراءة هذا الواقع الاجتماعي بدون قراءة حساسة للنوع الاجتماعي، فكما لاحظنا من إجابات النساء والفتيات في العينة المدروسة، كان لهذه الأزمة آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية على المجتمع بشكل عام، ولكن تنعكس هذه الآثار بشكل خاص وغير متناسب على النساء والفتيات لأسباب مرتبطة بالقوانين المحلية التمييزية وبالبنية الأبوية للمجتمع.

5 القسم الثاني : استجابة منظمة النساء الآن من أجل التنمية

تؤمن منظمة النســـاء الآن من أجل التنمية بأن الحياة اليومية المعاشـــة هي الأكثر كشـــفاً عن التمييز واللاعدالة التي تواجها النســـاء والفتيات في ســـياق حياتهنّ اليومية، ونؤمن بهذه المقاربة أكثر من التعاريف المعتمدة في القوانين والتشـــريعات الدولية والمحلية. فالعدالة بالنســـبة للنســـاء هي العدالة الاقتصادية بشكل يضمن حصولهنّ على وسائل العيش الأولية، والتعليم لأطفالهنّ، وحمايتهنّ من كافة أشـــكال العنف المحتملة، هذه هي رؤيتهنّ للعدالة. وتصـــبح هذه المقاربة أكثر وضـــوحاً في حال كانت المرأة هي المعيل الأســـاســـي للأســـرة في ظل غياب الرجل أو في حال وجوده دون عمل. هذا الواقع اليومي المعاش رصـــدنا أجزاءً منه في القســـم الأول من الدراســـة، والذي أودى بنا إلى تحديد أشـــكال الاستجابة المحلية اللازمة لمحاولة دعم النساء والفتيات بشكل أفضل في ظل هذه الأزمات المتعاقبة.

5.1 الاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات في عينة الدراسة

سألنا النساء والفتيات في عينة الدراسة عن الوضع الصحي للأسرة، فأبلغتنا حوالي 70 بالمئة عن وجود احتياجات صـحية خاصـة لأسـرهنّ. توزعت هذه الاحتياجات بين حملٍ وإرضـاع وتقدُّم بالسـن، وبين إصابات حرب وإعاقات جسدية عند البعض، وبين أمراض مزمنة كالضغط والسكري والربو والصرع، وأمراض مهددة بالحياة كسرطان الثدي والفشل الكلوي عند البعض الآخر.

هذه الاحتياجات تتطلب وصـولاً فعالاً ومجانياً للخدمات الصـحية التي انخفضـت كثيراً خلال السـنوات الأخيرة الماضية على إثر القرار الدولي بخفض المساعدات التي تُقدّم للاجئين السوريين في لبنان. والتي تعرقلت أيضـــاً خلال فترة حظر التجوال، بالتزامن مع فرض قيود على حركة المنظمات الصـــحية في أماكن الاحتياج في فترة التعبئة العامة.

والجدير بالإشـارة هنا إلى قدرة المعلومات الصـحية اللازمة على الوصـول للفئات المحتاجة، فقد أخبرتنا المبحوثات بكاملهنّ عن وصـــول هذه المعلومات إليهنّ. أي أنّ المعلومات متوفرة ويحصـــلن عليها من خلال المنظمات الإنسـانية ووسـائل الإعلام المحلية ووسـائل التواصـل الاجتماعي، ولكن الآليات الداعمة والوقائية المرتبطة بهذه المعلومات غير متوفرة بالشكل المطلوب.

فعلى سبيل المثال حوالي 38 بالمئة فقط من العينة تستخدم المعقمات الصحية للوقاية، أما باقي النساء فيلجأن إلى استخدام مواد منزلية للتعقيم كالكلور والصابون والخل والليمون. يعود ذلك لعدة أسباب أهمها غلاء مواد التعقيم الصحية وتفضيل الأسر لشراء المواد الغذائية بدلاً عنها كما أخبرننا. ونشير هنا إلى إمكانية فقدان مواد التعقيم المنزلية هذه أيضاً، في حال تفاقم الوضع الاقتصادي أكثر من ذلك.

وفي نهاية المقابلات سألنا النساء والفتيات عن أهم الاحتياجات الآنية التي يحتجنها في ظل الأزمة الراهنة، فتشابهت الإجابات بمعظمها وتضمّنت بشكل أساسي الحاجة إلى الحصول على الإيجار الشهري للمسكن، وعلى المواد الغذائية والملابس ومواد التعقيم والأدوية من جهة، وعلى مستلزمات الأطفال من حفاضات وحليب ومستلزمات النظافة النسائية من فوط ومعقمات من جهة أخرى.

وعن أهم الاحتياجات طويلة الأمد، أجابت نسبة كبيرة منهنّ بحاجتهنّ للحصول على دخل ثابت مرتبط بحصولهنّ على فرص عمل مستقر. تلاها الحاجة لوجود الرجل في الأسرة، أي الحاجة لوجود أب أو أخ أو زوج يشاركهنّ في إعالة الأسرة. كانت هذه الإجابات من النساء اللواتي يرأسن أسراً لا وجود للرجال فيها، وأغلبهنّ كان من ذوات المفقودين في الحرب السورية.

بعض النساء رأين أنّ السفر خارج لبنان إلى إحدى دول إعادة التوطين هو حل مستدام لأسرهنّ، بينما رأى البعض الآخر أنّ استئناف حصولهنّ على مساعدات دائمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد انقطاعها عن أسرهنّ قد يكون حلاً مساعداً بدوره.

أما الفتيات في العينة المدروسة فرأين أن العودة إلى مقاعد الدراسة، بعد انقطاعهنّ عنها قسراً، هو حل مستدام بالنسبة لهنّ. ويعود هذا الانقطاع إلى عدة أسباب، أبرزها اشتراط الدولة اللبنانية على اللاجئين السوريين استحواذهم على أوراق رسمية من سوريا لتكملة تعليمهم الرسمي في لبنان، وهذا غير ممكن بسبب الحرب التي ما زالت مستمرة في بلادهم. وفي حال استطاعوا تحصيل هذه الأوراق، تبرز أسباب أخرى تحول دون وصول الفتيات إلى التعليم، مثل عدم قدرة الأسرة على تحمل مصاريف دراستهنّ، أو الخوف عليهنّ من التحرش، في ظل تعثر وصول غالب اللاجئين إلى العدالة في لبنان، بسبب اشتراط السلطات استحواذهم على إقامات شرعية عند التبليغ عن أي انتهاك قد يطالهم.

هذه الاحتياجات المادية والصحية وما رصدناه في القسم الأول من الدراسة من احتياجات نفسية واقتصادية واجتماعية، تترك لنا واقعاً متردياً يحتاج إلى تضافر الجهود المحلية والدولية من أجل التعامل معه، بهدف سد معظم هذه الاحتياجات أو مساعدة ودعم النساء والفتيات وإتاحة الفرص لهنّ للعمل على سدها بأنفسهنّ. لا سيما أنّ أزمة كوفيد 19 قد تطول أكثر من المتوقع، إذا لم يتم اكتشاف التطعيم المناسب في المستقبل القريب.

يأخذنا هذا الواقع إلى ضرورة تعزيز دور المنظمات الإنسانية المحلية بشكل عام، والمنظمات النسوية المحلية بشكل خاص، في ظل فرض دول العالم قيوداً على حركة العمال الإنسانيين عبر الحدود، وعدم قدرة الحكومات المحلية على الاستجابة المناسبة للأزمة دون الاستعانة بالقطاعات غير الحكومية. كما يأخذنا إلى ضرورة تحديث هذه المنظمات لبرامجها وأنشطتها بشكل يتماشى مع واقع أزمة كوفيد 19 المستجد. لكن يبقى الدور الأهم للمنظمات النسوية المحلية الفاعلة في الميدان، من خلال رصد الانتهاكات والآثار غير المتناسبة للأزمات على النساء والفتيات، وتطوير أساليب الاستجابة الخاصة بها.

5.2 التوصيات وخطة الاستجابة

خلال أزمة كوفيد 19 استمرت منظمة النساء الآن من أجل التنمية بتقديم برامجها للنساء والفتيات عن بعد، باستخدام منصات الكترونية مناسبة لهنّ قدر الإمكان. وقد لاحظنا في برنامج التمكين الذي يتضمن دورات تمكين معرفية ومهنية، انخفاض نسبة المشاركة حوالي 23 بالمئة بين الربعين الأول والثاني من عام 2020، خصوصاً في تدريبات الحاسوب ويعود ذلك لعدم امتلاك أغلب المشاركات لحواسيب في منازلهنّ، مما يجعل عملية التطبيق العملي للمهارات عملية صعبة. أما في برنامج المشاركة وتحديداً في مشروع القيادات النسائية المجتمعية، انخفضت نسبة المشاركة حوالي 25 بالمئة بين الربعين الأول والثاني من عام 2020.

لا تبدو نسب الانخفاض هذه كبيرة جداً مقارنةً بقدرة النساء والفتيات على الوصول إلى الإنترنت واستخدام هواتف وبرامج تعليمية محددة، أيضاً مقارنةً بقدرتهن على استخدام مساحة مكانية مناسبة للتعلم عن بعد ضمن أماكن سكنهنّ.

أما في برنامج الحماية والذي يتضمن برامج الدعم النفسي الاجتماعي الجماعي وإدارة الحالات الفردية فقد انخفضت نسبة المشاركة بنسبة 56 بالمئة بين الربعين الأول والثاني من عام 2020، ويعود ذلك لأسباب عديدة ذكرناها مسبقاً في القسم الأول من الدراسة.

في ظل كل ما سبق، وضعت منظمة النساء الآن من أجل التنمية بعض الخطط لتحسين استجابتها المحلية، بدأت بتنفيذ بعضها، وستقوم بتنفيذ البعض الآخر في مرحلة لاحقة حسب التمويل والقدرات المتاحة. بغض النظر، تترك دراستنا هذه توصيات عامة يمكن اتباعها من قبل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة:

- زيادة وتطوير برامج التوعية الصحية لتوضيح أهمية وآلية التعقيم والوقاية الصحيحة.

- الاستمرار بتقديم جلسات الدعم النفسي الاجتماعي الخاصة بتخفيف الضغوط النفسية والقلق وبعض استراتيجيات ضبطها.

- الاستمرار باستقبال الاستشارات الفردية وإدارة الحالة وما يرافقها من إحالات للمنظمات الشريكة.

- تعزيز التشبيك والتنسيق مع المنظمات والسلطات المحلية وجميع القوى الفاعلة في المنطقة، بشكل يضمن تكامل أشكال الدعم المقدم وتنظيم توزيعه.

- تعزيز وتطوير نظام الإحالة مع المنظمات المحلية والدولية التي تقدم حماية فورية للنساء والفتيات.

- تطوير منهج تدريبات الحاسوب ليصبح مناسباً للهواتف وبشكل يتضمن محاوراً عن الأمن الرقمي مما يساهم في حماية النساء والفتيات من العنف الإلكتروني.

- تحويل قسم من المصاريف غير المستخدمة، بالتنسيق مع المنظمات المانحة، لمشاريع صغيرة أو لمساعدات مادية وصحية ضرورية.

- استثمار وتمكين مهارات النساء والفتيات في صناعة مواد وألعاب منزلية ومشاركتها مع منظمات داعمة للطفل.

- إنتاج أبحاث نوعية توضح الآثار غير المتناسبة للأزمات على النساء والفتيات، كدراسة أثر الضغط النفسي على النساء المعيلات في ظل جائحة كوفيد 19 مع تصميم استجابة عملية مناسبة لها. يمكن اختيار أكثر من موضوع للبحث حسب الحاجات المشتركة والملحة، يتطلب هذا توفير فرص عمل تطوّعية للنساء والفتيات مما يؤدي إلى تطوير وتوسيع فرق عمل المنظمة ودوائر وصولها.

- تصـميم برنامج خاص للفتيات وخصـوصـاً الخارجات عن التعليم منهنّ، عن طريق إشـراكهنّ بتنفيذ أنشطة دعم نفسي اجتماعي، كتنفيذ أنشطة للأطفال ضمن التجمعات السكنية تحت إشراف ومتابعة فريق الحماية لدى منظمة النسـاء الآن بشـكل يضـمن بناء قدرات بعض الفتيات وتأمين مدخول شـهري لهنّ عبارة عن بدل تطوع.

- تصـميم مشـاريع صـغيرة للنسـاء مقابل تعويض مادي يومي لهنّ. تحقق هذه المشـاريع دعماً اقتصـادياً للنسـاء، وتمكيناً معرفياً ومهنياً أيضـاً. وتخفف بدورها من الضـغوطات النفسية التي يتعرضـن لها بسبب الأزمات المتعاقبة عليهنّ. يتم توزيع المشـاريع الصـغيرة بأكثر من نقطة تجمع سـكنية، فكل نقطة متخصـصـة بصـناعة مادة لازمة لجائحة كوفيد 19، على سـبيل المثال لا الحصـر، نقطة لمواد تنظيف، ونقطة للمعقمات، ونقطة لصناعة الكمامات، إلخ.

- تدريب مجموعة من النسـاء اللواتي تدربن مسـبقاً مع منظمة النسـاء الآن، وخصـوصـاً في برنامج القيادات النسـائية، تدريباتٍ قانونية وأخرى حول قضـايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ونظام الإحالة، وذلك باختيار النساء بحسب التوزع الجغرافي مما يضمن قدرتنا على الوصول المباشر لحالات العنف في أماكن التجمعات السكنية، والتعامل معها وإحالتها داخلياً وخارجياً.

6 | المراجع

- منظمة النســـاء الآن من أجل التنمية، 2019، العودة الطوعية: بين مرجعية القانون الدولي وأولويات النساء اللاجئات في لبنان، بيروت.
- منظمة كفى، 6 نيسان 2020، بين وباء كورونا ووباء العنف الأسري: تقرير كفى لشهر آذار، بيروت.
- معوض، ر. 6 نيســـان 2020، العنف الممارَس على النســـاء تفاقم في زمن الكورونا: الخط الساخن لقوى الأمن: الزيادة بلغت 100 بالمئة. جريدة النهار، بيروت.